مجلة جامعة الرازي
للعلوم الإدارية والإنسانية
RUHMS

عملية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي

أبحاث العدد:

- مدى توافر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسئولية في الجامعات الأهلية اليمنية (دراسة حالة في جامعة العلوم والتكنولوجيا)
- Les The Resilience of the Human Spirit in "Les isérables" by Victor Hugo: A Critical Analysis
- جدلية الحرب والسلام في اليمن
- دور التدريب في تحسين جودة الخدمات الطبية في المستشفى العسكري بصنعاء
- مساهمة التحول الرقمي للتعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة "نموذج قطاع الزراعة"
- حق التظاهر في الشريعة الإسلامية
- واقع البحث العلمي في الجمهورية اليمنية بين قصور التشريعات وضعف التمويل خلال الفترة (1970-2022)
- واقع البحث العلمي في الجمهورية اليمنية بين قصور التشريعات وضعف التمويل خلال الفترة (1970-2022) دراسة وصفية مقارنة
- Attitude of EFL Students towards Learning English Collocations at Yemeni universities – A Case Study at English Department – Faculty of Education Sana'a University

جامعة الرازي
كلية العلوم الإدارية والإنسانية

R U
جامعة الرازي
AL- RAZI UNIVERSITY

ديسمبر 2022م

المجلد الثالث

العدد السادس

الهيئة الاستشارية

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
1	أ. د / عبدالله عبدالله السنفي	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
2	أ. د / صالح حسن الحرير	إدارة أعمال	جامعة عدن	اليمن
3	أ. د / طلعت اسعد عبد الحميد	إدارة أعمال	جامعة المنصورة	مصر
4	أ. د / حسن عبد الوهاب حسن	إدارة أعمال	جامعة القران الكريم	السودان
5	أ. د / نجاة محمد جمعان	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
6	أ. د / احمد علي الحاج	تخطيط تربوي	جامعة صنعاء	اليمن
7	أ. د / محمد احمد الجلال	طرائق التدريس	جامعة ذمار	اليمن

الإشـــراف العـــام

د / طـارق علي النهمي
رئيس مجلس الأمناء

رئيس التحرير

د / عبد الفتاح القرص
عميد كلية العلوم الإدارية والإنسانية

مدير التحرير

د / نجيب علي إسكندر
رئيس قسم الإدارة الصحية

هيئة التحرير

أ.د/ نبيـــــــــــل الربيعـــــــــــي
د/ تركـــــــي يحيـــــى القبانـــــي
د/ عبـــد الفتـــاح علـــى القـــرص
أ. د/ محمـــــد محمـــــد القطيبـــي
د/ محمـــــد حســـــيني الحســـــيني
أ. م. د/ صالـــــح علـــي النهـــاري
د/ أحمـــــد محمـــــد الحجـــــوري

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية – صنعاء ( ) لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي – مجلة علمية محكمة – تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم العلمية باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف العلوم الإدارية والإنسانية

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجال العلوم الإدارية والإنسانية

تصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي – اليمن

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

ص.ب:.....، الرمز البريدي..... اليمن

هاتف : 774440012 – 216923

فاكس : 406760

البريد الإلكتروني: ruahms@alraziuni.edu.ye

صفحة الإنترنت: www.alraziuni.edu.ye

واقع البحث العلمي في الجمهورية اليمنية بين قصور التشريعات وضعف التمويل خلال الفترة (1970-2022) دراسة وصفية مقارنة

د/علي ناصر أحمد الخولاني

كلية العلوم الإدارية والانسانية – جامعة الرازي

Alinasser5673@gmail.com

ملخص الدراسة:

جاء الحديث عن البحث العلمي نظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به من خلال الإسهام في حل الكثير من المشكلات التي تعانيها الدولة في مختلف المجالات .

وحتى لا نحمل المؤسسات التعليمية مسئولية التقصير في جانب البحث العلمي فقد كان لزاماً علينا أن نتعرف على ماهية الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات تجاه هذا الجانب والاطلاع على حجم الصعوبات التي تعانيها على المستويين المادي والتشريعي

ومما لا شك فيه فإننا لن نخوض في تفاصيل الموازنات المالية المرصودة للبحث العلمي في موازنة الجامعات من قبل كافة الحكومات اليمنية المتعاقبة إذ سنخصص لذلك بحثاً مستقلاً وسنتكلم في هذا الأمر على عجالة مع التركيز على مدى تواجد النصوص القانونية التي تشير إلى البحث العلمي ومكانته في التشريعات المنظمة للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية باعتبار أن هذا التواجد هو البداية أو المدخل الحقيقي لاعتماد الموازنات المالية للبحث العلمي ، إذ أن وجود هياكل تنظيمية ولوائح تشريعية معنية بالبحث العلمي في إطار مؤسسات التعليم العالي ستدفع حتماً إلى محاولة رصد ما يمكن توفيره من موارد للبحث العلمي من قبل الحكومات اليمنية بغض النظر عن حجمها المطلوب .

وبالتأكيد سنقوم بإجراء بعض المقارنات مع بعض الدول (مصر-الأردن-السعودية-الجزائر-تونس-المغرب) لمعرفة حجم الفجوة بين بلادنا وهذه الدول بغية الاستفادة وإدراك أهمية اللحاق بها وبغيرها وما لم ندرك معنى البحث العلمي وأهميته في حل المشكلات التي تعانيها الدولة في كافة المجالات فستظل اليمن في ذيل الترتيب إن لم تكن خارج التصنيف العالمي في هذا الإطار وللعلم فستكون الخسارة كبيرة وقاسية إن بقينا في ذيل قائمته أو خرجنا منه .

وفي نهاية هذا البحث فقد تمكنا من الوصول لبعض النتائج لعل من أبرزها أن غياب دور البحث العلمي يكمن في ضعف القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي وغياب المجلات العلمية اليمنية عن قوائم التصنيف في قواعد البيانات الدولية إضافة إلى عدم امتلاك هذه المؤسسات للبنية التحتية في

المجال التقني لسرعة التحول الرقمي الذي سيمكنها من تعزيز هذا الدور إلى جانب وجود بعض القصور في التشريعات المنظمة للتعليم العالي ككل .

كما تمكنا من وضع بعض المقترحات التي نراها مناسبة لتعزيز دور البحث العلمي وتواجده على الساحة المحلية والعربية والدولية ومنها ضرورة الانتهاء من بقية التشريعات المكملة للتعليم العالي والبحث العلمي والتي لا تزال غائبة حتى يومنا هذا رغم الحاجة الماسة إليها إلى جانب الحاجة إلى مأسسة البحث العلمي من خلال ضرورة وضع الأنظمة الالكترونية التي تتطلبها عملية التنسيق المشترك بين كافة مؤسسات البحث العلمي داخل الجمهورية وربطها مع نظيراتها من المراكز البحثية العربية والدولية .

الكلمات المفتاحية : البحث العلمي – التشريعات – التجارب العربية – شبكة العلوم ISI

Abstract:

The discussion of the studies in this research came to the importance of the role that it can play by contributing to solving many of the problems that the country suffers from in various fields.

In order not to hold the educational institutions responsible for negligence in the scientific aspect, it was necessary for us to identify the role that they play towards the institutions in this aspect, and to see the size of the difficulties they suffer from at the financial and legislative levels.

There is no doubt that we will not go into the details of the financial budgets allocated for scientific research in the budget of universities by all successive Yemeni governments, as we will devote an independent research to this, and we will talk about this matter in haste, with a focus on the extent of the existence of legal texts that refer to scientific research and its place in the governing legislation For higher education in the Republic of Yemen, given that this presence is the beginning or the real entrance to the adoption of financial budgets for scientific research, as the presence of organizational structures and legislative regulations concerned with scientific research within the framework of higher education institutions will inevitably push to try to monitor what resources can be provided for scientific research by governments Yemeni regardless of the required size.

Certainly, we will make some comparisons with some countries (Egypt-Jordan-Saudi Arabia-Algeria-Tunisia-Morocco) to know the size of the gap between our country and these countries in order to benefit and realize the importance of catching up with them and others. In all fields, Yemen will remain at the bottom of

the ranking if it is not outside the world ranking in this context. For information, the loss will be great and severe if we remain at the bottom of its list or leave it.
At the end of this research, we were able to reach some results, perhaps the most prominent of which is that the absence of the role of scientific research lies in the weak competitiveness of higher education institutions and the absence of Yemeni scientific journals from the classification lists in international databases, in addition to the lack of these institutions' possession of the infrastructure in the technical field for the speed of transformation which will enable it to enhance this role
We were also able to put forward some proposals that we consider appropriate to enhance the role of scientific research and its presence on the local, Arab and international arena, including the need to complete the rest of the complementary legislation for higher education and scientific research, which is still absent to this day despite the urgent need for it, in addition to the need to institutionalize scientific research through The need to put in place the electronic systems required by the process of joint coordination between all scientific research institutions inside the Republic and to link them with their counterparts from Arab and international research centers.

Keywords: scientific research - models - Arabic experiences - ISI Network of Sciences

مقدمة:

يَنظر إلى أي أمة في هذا العالم من عدة زوايا يأتي على رأسها التعليم إذ به يقاس مدى تقدمها أو تخلفها وما من أمة اهتمت بالتعليم إلا احتلت موقع الصدارة وتبوأت السيادة على بقية الأمم .

ورغم اهتمام العديد من الدول المتقدمة بالتعليم إلا أن ذلك لا يعني أنها تسير في الاتجاه الصحيح فالأخطار الداخلية والخارجية لا يمكن تجاهلها ولا تجاهل ما لها من آثار سلبية على أنظمة التعليم ومن هذه الأخطار التي برزت بقوة على الساحة الدولية وطالت كل دول العالم بلا استثناء جائحة كورونا التي استطاعت أن تبطئ من عجلة التعليم التي كانت تسير بسرعة عالية وهذا الابطاء اختلف من دولة لأخرى بحسب امكانياتها .

يمكن القول بأن البحث العلمي في الجمهورية اليمنية قد ظل بعيداً عن أي اهتمام فعلي من قبل الحكومات اليمنية المتعاقبة على مدى عقود طويلة حيث كانت تنظر إليه وكأنه سيؤدي دوراً هامشياً في سلم اهتماماتها المرتبطة بالمواطن لذلك فهي لم تلتفت إليه وإلى ما يمكن أن

يقدمه من حلول مبتكرة للمشكلات المجتمعية التي تحظي بأولوية اهتماماتها في كافة النواحي بل أنها كانت تراه عبئاً سيضاف إلى قائمة اعباءها التي لا تقوى عليها فهو يحتاج لرصد الموازنات المالية الكبيرة التي لم يكن بالإمكان توفيرها ولذلك ظلت تلك الحكومات في حالة معاناة مستمرة بسبب عدم قدرتها في إيجاد الحلول الناجعة لتلك المشكلات المجتمعية التي كانت تتفاقم أكثر فأكثر .

وبرغم افتتاح الدولة للعديد من الجامعات الحكومية وإلى جانبها الجامعات الخاصة فقد ظلت مسيرة البحث العلمي في حالة عجز شبه تام وفي تباطئ مستمر إذ تركز اهتمامها على الناحية التعليمية التي تستهدف تلقين الطالب للعلوم دون أن تدرك أنها بذلك إنما تعيد تكرار نفس المشهد الذي تقوم به المرحلة التعليمية السابقة للتعليم الجامعي "المدارس" في حين أن الغرض من انشاء الجامعات في كل دول العالم يستلزم النهوض بجناحي التعليم معاً " التعليم – البحث العلمي" لما من شأنه الإسهام في تحقيق الخدمة المجتمعية المنشودة من قبل الجامعات أسوة ببقية الجامعات العربية والعالمية ولكن لعل للجامعات مبرراتها في هذا الجانب فقد افتتحت برامج الدراسات العليا في وقت متأخر من نشأة الجامعات اليمنية على اعتبار أن الإمكانات المادية لم تسمح بذلك ، إضافة إلى عدم رصد أي موازنات مالية في موازنة الجامعات تهتم بالبحث العلمي .

وبالتأكيد فإن الجمهورية اليمنية كدولة نامية تعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية والسياسية بسبب الحرب التي تمرّ بها إن لم تراعي الالتزام بهذه المعايير فستجد نفسها خارج السرب وسيزداد حجم الفجوة بينها وبين بقية الدول أكثر فأكثر وبالتالي لن تكون لمخرجاتها التعليمية أي أهمية تذكر .

وفي هذا الإطار فإن واجب المساهمة المجتمعية يوجب علينا كباحثين أن نبذل الجهد لتقديم المزيد من الأبحاث التي تتناول المشكلات التي تعانيها اليمن في العديد من القضايا ومنها قضية التعليم وما يرتبط به من نواح بحثية باعتباره المدخل الحقيقي لحل الكثير من المشكلات التي تعانيها الدولة في مختلف المجالات لفتح أعين القائمين على أمر هذه البلاد لسرعة التصدي للكارثة التي ستحل باليمن إن لم يتم منح البحث العلمي الاهتمام اللازم والمطلوب .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث العلمي في اليمن في أن قطاع التعليم الجامعي لا يزال يعاني من مشكلات كبيرة قائمة بسبب الأوضاع التي يمرّ بها والحرب التي لا تزال مستمرة منذ ما يقارب

ثمانية أعوام وهو ما ولد الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات والبحوث لتشخيص التحديات التي تواجه البحث العلمي ويمكن إبراز مشكلة البحث الرئيسية فيما يلي :

- **ما واقع البحث العلمي منذ بداية نشأة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وحتى العام 2020م من الناحية التمويلية والتشريعية**

وفي ضوء ما تقدم؛ تتبلور مشكلة البحث في السؤالين التاليين:

1. ما هو الواقع التمويلي للبحث العلمي خلال الفترة الممتدة (1970-2020) من عمر التعليم العالي .
2. ما هو واقع البحث العلمي في إطار التشريعات المعمول بها حالياً في كافة مؤسسات التعليم العالي
3. ماهي أبرز التجارب العربية التي يمكن الاستفادة منها في تطوير الأداء البحثي في الجمهورية اليمنية .
4. ما هي المقترحات التي يمكن تقديمها لتجاوز مشكلات الواقع الحالي للبحث العلمي من الناحية التشريعية والتمويلية ليتماشى مع معايير التصنيف العالمي والتي استدعت المستجدات المحلية والعالمية اللجوء إليها جبراً .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة على التساؤلات الواردة في مشكلة البحث من حيث :

- التعرف على الواقع التمويلي للبحث العلمي منذ بداية نشأة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وحتى العام 2020م .
- التعرف على النصوص القانونية الخاصة بالبحث العلمي المشار إليها ضمن التشريعات المعمول بها حالياً والمنظمة للتعليم العالي ككل
- التعرف على التجارب العربية في مجال البحث العلمي بغية الاستفادة منها في تطوير الأداء البحثي لمؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية
- التطرق إلى المقترحات التي يمكن تقديمها لتجاوز مشكلات الواقع الحالي للبحث العلمي من الناحية التشريعية والتمويلية

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في أنه يسلط الضوء على أوجه الصعوبات وجوانب القصور التشريعي في قطاع البحث العلمي في اليمن مع تقديم المقترحات التي يمكن أن تسهم في تجاوز هذا القصور التشريعي والمادي وذلك في ظل الامكانات المتاحة حاليًا ، كما تظهر أهمية هذا البحث في كونه سيمثل إضافة حقيقية للمكتبة البحثية اليمنية والعربية

حدود البحث : لهذا البحث حدود موضوعية ومكانية وزمانية تتوزع كما يلي :

- **الحدود الموضوعية:** وتشمل ما تناولته مشكلة البحث من تساؤل رئيسي وتساؤلات فرعية منبثقة منه)
- **الحدود المكانية:** هذه الدراسة تشمل كل مؤسسات التعليم العالي في كافة أنحاء الجمهورية .
- **الحدود الزمانية:** تمتد هذه الفترة منذ بداية النشأة للتعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في العام 1970م وحتى العام 2020م .

منهجية البحث وإجراءاته :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تحليل المضمون الذي تناولته المراجع الواردة في ثناياها والتي يمكن إيضاحها فيما يلي :

- اعتمدت هذه الدراسة على إصدارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تم فيها التطرق للجانب التمويلي للبحث العلمي
- اعتمدت هذه الدراسة على الأدلة الخاصة بالإنتاج البحثي لجامعتي صنعاء والبيضاء

- اعتمدت الدراسة على كتاب تشريعات التعليم العالي باعتباره قد ضم كافة التشريعات لكل المؤسسات المنطوية في إطاره .
- اعتمدت هذه الدراسة على التقارير الخاصة بالبحث العلمي في الوطن العربي المنشورة بواسطة الالكسو والمدرجة في قواعد بيانات شبكة العلوم (ISI)

كما اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن من خلال تناول بعض التجارب العربية التي سبقت أو رافقت مسيرة البحث العلمي في الجمهورية اليمنية

مكونات البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة مع تحليل للنتائج وتقديم للتوصيات.

مصطلحات الدراسة :

- **البحث العلمي :** يمكن تعريفه وفقاً لما نصت عليه اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي التي أشارت إليه بأنه " أي نشاط منظم يقوم باحث أو باحثون في مؤسسة تعليم عال أو مركز بحث بهدف انتاج المعرفة أو تنميتها آو نقلها أو استخدامها"
- أما من الناحية الإجرائية المستخدمة لأغراض هذا البحث فإن البحث العلمي يعني " كافة الأوراق العلمية المنشورة في مجلات علمية مصنفة ضمن مجلات النشر العلمي الخاصة بقاعدة بيانات شبكة العلوم ISI

المبحث الأول:

الواقع التمويلي والتشريعي للبحث العلمي
منذ بداية نشأة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وحتى العام 2020م

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين للحديث عن واقع البحث العلمي في اليمن خلال العقود الماضية والتشريعات المتوفرة لتدعيم تواجده وحتى تتضح الصورة أكثر فسيتم الحديث في المطلب الأول عن واقع البحث العلمي منذ بداية التعليم الجامعي في بداية السبعينات وحتى فترة ما قبل الحرب في العام 2015م وثانيها منذ بداية الحرب على اليمن في مارس 2015م وحتى العام 2022م ولا زالت رحاها مستمرة مما يعني أننا سنتمكن من تحديد النجاحات والمشكلات بصورة أدق لفترة ما قبل العام 2011م باعتبارها فترة شهد اليمن فيها نوعاً من الاستقرار أما ما بعد 2011م فلا نستطيع أن نتلمس فيها أي نجاحات حقيقية وقوية باعتبار أن اليمن قد شهد خلالها اضطرابات سياسية ومشكلات اقتصادية كبيرة على غرار العديد من الدول العربية ، أما مرحلة ما بعد العام 2015م فقد كانت هي الأسوأ في تاريخ اليمن بعد أن اشتعلت نار الحرب التي خلفت آثاراً كارثية لا يمكن معها تحقيق أي تقدم في جانب البحث العلمي فكيف والأمور بسببها قد عادت إلى الوراء بشكل لا يمكن تصوره نتيجة انقطاع الخدمات والمرتبات لعشرات الآلاف من العاملين في القطاع التعليمي وزاد الأمر سوءاً بظهور مشكلة إضافية لم تكن على الخاطر وليس لدى اليمن أي استعدادات كافية لمواجهتها وهي وباء كورونا التي وضعت اليمن أمام معضلة صعبة جداً الأمر الذي يعني أننا كشعب وحكومة أمام مشكلات كبيرة تحتاج للوقوف أمامها بقوة ودون تردد حتى نستطيع تداركها .

- **المطلب الأول:** الواقع التمويلي للبحث العلمي منذ بداية نشأة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وحتى العام 2020م .
- **المطلب الثاني:** التشريعات المنظمة للبحث العلمي في اليمن منذ بداية نشأة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وحتى العام 2020م .

المطلب الأول:

الواقع التمويلي للبحث العلمي منذ بداية

نشأة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وحتى العام 2020م .

تشير الاحصائيات الرسمية إلى أن اليمن كدولة لم تبدأ انطلاقتها الحقيقية في التوجه نحو التعليم العالي والاهتمام به وتوفيره لكل فئات المجتمع إلا بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م فقد كانت نسبة الأمية لما قبل هذه الفترة كبيرة جداً ولا يمكن حتى تحديدها برقم أو نسبة[1] ولم تكن هناك أي مؤسسات حكومية معنية بالتعليم العالي تحديداً .

بدأت مسيرة التعليم الجامعي في اليمن مع الإعلان عن انشاء جامعتي صنعاء وعدن في العام 1970م حيث بدأت ببعض الكليات التي تضم بعض التخصصات واستمرت هذه مسيرة هاتين الجامعتين متواضعة حتى مع افتتاح كليات فرعية لها في بعض المحافظات في الأعوام التالية حيث بلغ عدد الطلاب فيهما في العام 1990م 39.990 طالباً وطالبة بعد أن كانت هذه الأعداد لا تزيد عن (278 طالبة وطالبة) في العام 1970م ومع انطلاق العام 1995م شهد التعليم الجامعي بداية التوسع الحقيقي من خلال تأسيس جامعة تعز ثم تلاها في العام 1996م تأسيس 4 جامعات أخرى في كل من (الحديدة – إب – ذمار – حضرموت) ومع هذا التوسع سمحت الحكومة للقطاع الخاص أن يدلي بدلوه في هذا النجاح فأنشأت العديد من الجامعات والكليات الخاصة التي أسهم انشاءها في تخفيف الضغط على الجامعات الحكومية وإتاحة المزيد من الفرص أمام عشرات الآلاف من حاملي الثانوية العامة لمواصلة دراستهم وخصوصاً الفتيات[2] وأمام هذا التوسع كان لا بد من انشاء وزارة تهتم بالتعليم الجامعي وتتولى عملية تنظيمه بما يخدم أهداف التنمية ويحقق للمجتمع المزيد من النجاحات وفي ضوء ذلك صدر القرار الجمهوري في العام 2001م الخاص بإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتشهد هذه الوزارة استقراراً في التشكيلات الحكومية المتعاقبة منذ العام (2001–2022) بعد أن تم انشاءها سابقاً بعد الوحدة مباشرة ثم تم إلغاؤها بفترة بسيطة .

(1)تقرير حول وضع التعليم في الجمهورية اليمنية (التحديات والفرص) ، مطبوعة مشتركة بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والجمهورية اليمنية ، طبع بمعرفة منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، يونيو 2010م ، ص 21

2 تقرير الإنجاز السنوي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2007م

لقد افتتح أول برنامج دراسات عليا في جامعة صنعاء " الجامعة الأم لبقية الجامعات الحكومية والخاصة" في العام 1985م 3 ولقد تصدرت جامعة صنعاء المشهد حيث حازت على المرتبة الأولى في الانتاج البحثي على مستوى اليمن وفقاً لبيانات المركز الوطني للمعلومات وبيانات قاعدة سكوبس (Scopus) وقاعدة بيانات شبكة العلوم (ISI) وغيرها [4] حيث وصل حجم الانتاج البحثي لجامعة صنعاء إلى (8212 بحثا) موزعاً بين رسائل علمية مجازة في الداخل ورسائل علمية للموفدين في الخارج وأبحاث ترقية لأعضاء هيئة التدريس ومؤلفات منشورة [5].

أما فيما يخص أعضاء هيئة التدريس المنتسبين للجامعات الحكومية فقد كانت أعدادهم لا تزيد عن 1073 عضو في العام 1990م ثم وصل العدد إلى ما يقارب 7 ألف عضو في العام 2009م موزعين ما بين (معيد ومدرس واستاذ مساعد واستاذ مشارك واستاذ) [6]

ولقد وصل حجم الانفاق الحكومي على التعليم الجامعي من 557 مليون ريال في العام 1990 إلى 10 مليار في العام 1999م ثم إلى 55 مليار في العام 2008م بما يمثل 5% من الناتج المحلي وبما نسبته 19% من اجمالي النفقات العامة للدولة لكن رغم أن نسبة هذا الانفاق تعد عالية مقارنة بالكثير من الدول العربية والبلدان النامية المماثلة ظروفها لظروف اليمن **إلا أن حصة البحث العلمي تكاد تكون ضعيفة من جملة هذا الانفاق**[7] ولا توجد أي موازنات مرصودة في هذا الجانب ضمن الموازنة المرصودة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي **بالتأكيد هناك بعض الأخطاء الواردة في تلك التقارير وبعض التناقضات ولكننا لا نستطيع تبيان من هي الأصح منها لأنه كما قلنا لا توجد قاعدة بيانات حقيقية وواضحة للسكان حتى تأتي كل التقارير مطابقة للواقع ولكن ذلك لا يعني عدم مصداقيتها إنما يعني عدم صحتها بنسبة الكمال 100%**

3 دليل الرسائل العلمية لجامعة صنعاء للفترة من (1970–2020) ، الطبعة الأولى 2020م، ص 16

4 د. خليل الخطيب وآخرون : حصاد نصف قرن من الانتاج والنشر العلمي لجامعة صنعاء " دراسة وصفية تحليلية" (1970–2020) ، المجلة اليمنية للبحث العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المجلد الخامس، العدد الأول(يونيو 2021م) ص 5.

5 دليل الرسائل العلمية لجامعة صنعاء للفترة من (1970–2020) ، ص 35 .

6 التعليم العالي – حقائق ومؤشرات الإنجاز خلال عشرين عاماً (1990–2010) الإدارة العامة للنظم والمعلومات – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2010م ، ص 19

7 كتاب الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في اليمن وخطة العمل المستقبلية (2006–2010) ص 23

يشير تقرير لمنظمة المجتمع العلمي العربي إلى أن حصة اليمن من عدد الأبحاث قد وصلت بين الأعوام (2008–2018) إلى 2.235 بحثاً منشوراً في قاعدة بيانات شبكة العلوم (ISI) .

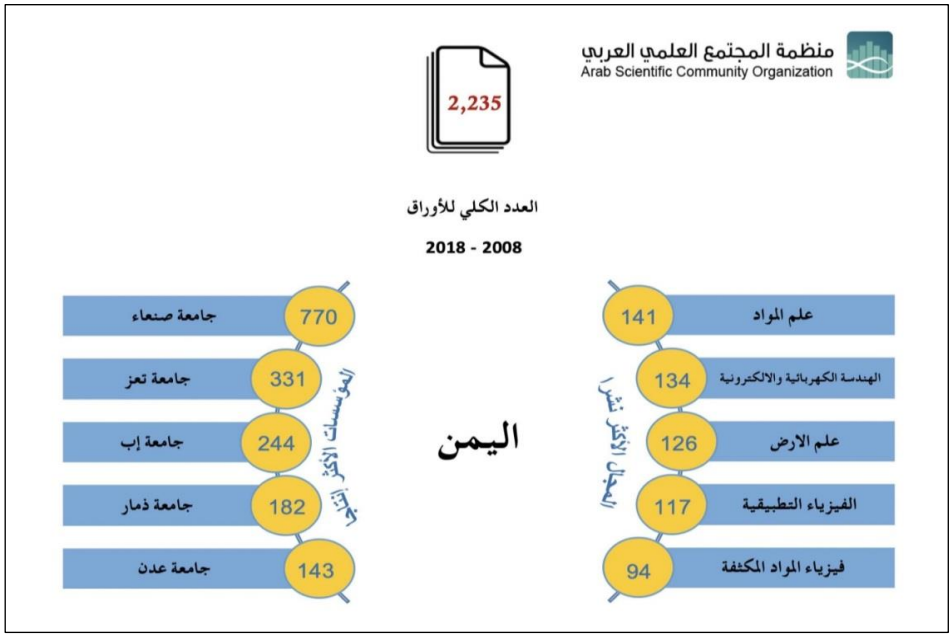

وبحسب المخطط الموضح أعلاه فإن جامعة صنعاء قد تصدرت قائمة الجامعات اليمنية في عدد الأبحاث (770 بحثاً) في حين تلتها جامعة تعز في القائمة ثم إب وذمار وعدن .

احتلت اليمن المرتبة (17) في قائمة التصنيف للإنتاج البحثي العربي وفقاً لقاعدة بيانات شبكة العلوم (ISI) إذ تصدرت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بعدد (112.565 بحثاً)

ثم تلتها مصر بعدد (106.891 بحثاً) وتونس والجزائر والمغرب والامارات والأردن ... إلخ من إجمالي قائمة بحثية عربية بلغت (410.549 بحثاً)

أما بالنسبة للفترة من (2001-2010) فقد تقدمت مصر التصنيف بإجمالي (39.501 بحثا) وبنسبة (29.2%) من الانتاج العربي الكلي مقارنة بنسبتها من عدد سكان الوطن العربي البالغة (22.55%) وتلتها السعودية في المرتبة الثانية بنسبة (14.3%) وتأتي تونس في المرتبة الأولى من حيث نسبة الأبحاث لكل نسمة من السكان بواقع (13% من إجمالي الانتاج البحثي العربي) و (2.78%) من السكان [8]

وللعلم فقد وصل عدد المنشورات العلمية في اليمن إلى 37 منشوراً لكل مليون نسمة وفقاً لما أوردته النشرة الاحصائية لمنظمة الالكسو الصادرة في ديسمبر 2022م في حين وصل عددها في مصر إلى 309 وفي لبنان إلى 668 وفي فلسطين إلى 263 وفي السعودية إلى 1085 وفي الإمارات إلى 1101 وفي العراق إلى 479 وفي عمان إلى 543 وفي قطر إلى 1881 منشوراً وتبدو قطر الدولة الأكثر في المنشورات العلمية ويليها الإمارات ثم السعودية وهذا الأمر مرده الظروف الاقتصادية الجيدة التي تتمتع به هذه الدول والدعم الذي تقدمه للباحثين في هذا الجانب وقد تبدو النسبة منخفضة في مصر نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها ومع ذلك فإن انتاجها البحثي قد وصل لأرقام جعلها تحتل الصدارة بين الدول العربية بنسبة تصل إلى 29% من اجمالي الانتاج البحثي العربي [9]

واستناداً لكل ما ذكر فلا يمكن أن نشير إلى أي أرقام واضحة فيما يخص دعم البحث العلمي لدى مؤسسات التعليم العالي في اليمن لعدم وجود أي إحصائيات دقيقة تتناول هذا الجانب مع التأكيد على أن هذه الأرقام لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي المبلغ المخصص للإنفاق على التعليم عموماً .

8 د. خليل الخطيب : واقع البحث العلمي في الوطن العربي ، جامعة صنعاء، اليمن، ص 5

9 النشرة الاحصائية لشهر ديسمبر 2022م الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) ، ص 11

المطلب الثاني:

التشريعات الناظمة للبحث العلمي في اليمن

المطلع على البنية التشريعية المنظمة للتعليم العالي بكل قطاعاته المختلفة سيحتاج إلى التمعن فيها بصورة أكبر لمعرفة أوجه القصور التشريعي في جانب البحث العلمي للعديد من المسائل الهامة التي يتطلبها على أرض الواقع وسيتبين عندها ماهية الحاجة إلى ادخال التعديلات اللازمة إن استدعى الأمر ذلك .

وعلى هذا فسنحتاج أولاً إلى التطرق للنصوص التشريعية المتعلقة بتنظيم عمل مؤسسات التعليم العالي في جانب البحث العلمي والتي يمكن ان نختصرها فيما يلي:

1. **قانون الجامعات اليمنية رقم(17) لسنة 1995م :**

تنص المادة (49) من القانون إلى تشكيل مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي في كل جامعة حكومية يكون من مهامه :

أ. تنظيم شئون الدراسات العلمية والبحث العلمي وتشجيعه وتوفير الدعم له .

ب. اقتراح السياسة العامة للدراسات العليا والبحث العلمي في مجالات مختلفة

ولكن هذا المجلس رغم تفعيله تنظيمياً في كل الجامعات الحكومية المنشأة إلا أنه لم تصدر عن أي جامعة منها أي لوائح مكتملة تهتم بالبحث العلمي إلا في جوانب محدودة وبسيطة ارتبطت معظمها بآليات الإشراف على الرسائل العلمية وابتعاث المعيدين وغيرها .

2. **القرار الجمهوري رقم(2) لسنة 2002م بشأن انشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي :**

صدر هذا القانون ونص في مادته الثانية على من هم أعضاء المجلس من مختلف الوزارات والجامعات والمراكز البحثية وجعل رئاسة المجلس لرئيس الوزراء كما هي العادة مع ترك نيابة المجلس لوزير التعليم العالي والبحث العلمي ورغم ما أشارت إليه المادة (3) بشأن الأهداف المتوخاة من المجلس والتي ركزت على تعزيز القدرة الوطنية على الأخذ بالبحوث العلمية وتحسين قاعدة المعرفة العلمية والتقنية لحل مشكلات التنمية إلى جانب :

أ. إقرار السياسة العامة للعلوم والتكنولوجيا

ب. إقرار أولويات البحث العلمي وتوجيهها لتعزيز أهداف التنمية .

وغير ذلك من الأهداف التي تم النص عليها في (16 فقرة) لكن المتابع لعمل المجلس سيجد أنه قد لا يكون هناك أي انعقاد فعلي ومتتابع له ولم ينتج عنه إقرار اي سياسة وطنية للبحث العلمي منذ

العام 2002م وحتى العام 2022م وبالتالي فقد صدر قرار تشكيل المجلس دون أن يحقق أدنى فائدة تذكر .

3. **قانون الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية رقم(13) لسنة 2005م :**

لم يكن هناك أي قانون ينظم عمل الجامعات الخاصة رغم نشأت العديد منها في العام 1994م ورغم انشاء الوزارة في العام 2001م إلا أن هذا القانون قد جاء خالياً من أي اشارة لمجلس للدراسات العليا والبحث العلمي ولم يتطرق إلى عمل الجامعات في جانب البحث العلمي إلا في اشارة سريعة من خلال الفقرة رقم (2) من المادة رقم(29) والتي تناول فيها مهام مجلس الجامعة من حيث رفع مستوى التعليم والبحث العلمي بما يلبي احتياجات التنمية . وكنا نأمل أن يشير القانون إلى البحث العلمي في الجامعات الأهلية بشكل أكثر وضوحاً من الناحية التنظيمية

4. **القرار الجمهوري رقم (120) لسنة 2008م بشأن إنشاء جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي :**

وجعل تبعيتها الإدارية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وقد تم رصد موازنات مالية محدودة جداً لا تتعدى (50 مليون ريال يمني بما يعادل ربع مليون دولا حينها) وتم تصنيفها إلى أبحاث في عدة مجالات إلى جانب صرف نفقات تشغيل للقائمين على الجائزة وبالمجمل لم تصل الجائزة لنتيجة نهائية يمكن أن تحقق معها أي إضافة حقيقية للبحث العلمي وتوجيهه نحو خدمة أهداف التنمية نظراً لضآلة المبالغ المرصودة لكل بحث مقدم للجائزة .

5. **قانون التعليم العالي رقم(13) لسنة 2010م :**

انتظرت الوزارة كثيراً حتى صدور هذا القانون ومع ذلك فقد جاءت تسميته ناقصة من خلال استبعاد البحث العلمي أو كان يفترض أن يترافق مع صدوره صدور قانون آخر للبحث العلمي أكثر تنظيماً وتفصيلاً لهذا الجانب المهم .

أشارت المادة (52) من هذا القانون إلى أنه يحق لمؤسسات التعليم العالي ابرام أي عقود بشأن بعض أنشطة البحث والدراسات والخدمات الاستشارية ولكنه لم يكن أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالآليات المرتبطة بهذا الجانب على مستوى نصوص القانون أجمع وبالتالي فقد أغفل القانون ما يتعلق بالبحث العلمي من خلال تجاهله لذلك إلا في أسطر بسيطة ليست في شكل مواد وإنما بين ثناياها بصورة سريعة .

6. **اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الصادرة بالقرار الجمهوري رقم(139) لسنة 2010م :**

صدر في العام 2004م القرار الجمهوري الخاص باللائحة التنظيمية الأولى للوزارة ولكنها للأسف جاءت متجاهلة تماماً لأي ذكر للبحث العلمي حيث أسقطت قطاع البحث العلمي من هياكل الوزارة التنظيمية وكأن شيئاً لم يكن وهو ما تم تداركه في هذه اللائحة المعدلة والتي نصت موادها على إنشاء قطاع البحث العلمي في الوزارة يتولى الكثير من الاختصاصات لا يمكن التطرق إليها هنا وإنما يمكن القول بانه رغم فارق المدة بين صدو اللائحتين والمقدرة ب 6 سنوات إلا أن بدء العمل باللائحة الجديدة على أرض الواقع كان قد بدأ في العام 2016م من خلال تعيين اول وكيل لقطاع البحث العلمي في الجمهورية اليمنية بصورة رسمية ومن سوء حظ البحث العلمي أن فترة التعيين جاءت في ثاني سنوات الحرب وبالتالي لم يكن هناك أي اعتمادات مالية مرصودة للقطاع نظراً لانقطاع المخصصات المالية التشغيلية للموازنة العامة للدولة عن كل الجهات الحكومية وبالتالي فقد ظل هذا القطاع وحتى الآن لمدة 7 سنوات دون أي موازنة تشغيلية تذكر ليتمكن من ممارسة مهامه بصورة فعلية ولعل الأمر المميز في هذه اللائحة أن الهيكل التنظيمي لقطاع البحث العلمي قد اشتمل على وجود إدارتين عامة هما :

أ. **الإدارة العامة لدراسات وأبحاث التعليم العالي** : وقد جاء إنشاءها لدراسة واقع مؤسسات التعليم العالي اليمنية بشقيها الحكومي والخاص من خلال التطرق لكافة المشكلات التي تعانيها تلك المؤسسات والتي تراكمت بفعل السنوات وقصور التشريعات وعدم وجود التمويل اللازم وبالتالي اقتراح الحلول المناسبة لها بناءً على دراسات علمية تراعي الإمكانات المتوفرة في موازنة الدولة مع إمكانية اعتماد أي موازنات إضافية خارج إطار هذه الموازنة .

ب. **الإدارة العامة للبحث العلمي** : وهي إدارة عامة مهمتها اقتراح السياسة العامة للبحث العلمي في اليمن بالتشاور مع كافة مؤسسات التعليم العالي واستكمال كافة الإجراءات الخاصة بإقرار هذه السياسة رسمياً من قبل المجلس الأعلى للبحث العلمي ثم متابعة تنفيذها لاحقاً .

ومع إنشاء هذا القطاع إلا أن هيكله التنظيمي المشار إليه في اللائحة قد خلا من وجود إدارات عامة يتطلب الأمر وجودها لتعزيز عمل القطاع ومنها :

أ. **الإدارة العامة للدراسات العليا** : وقد تم مؤخراً اعتماد هيكلها بقرار وزاري مع تعيين مدير عام لها إلى حين تعديل اللائحة التنظيمية للوزارة ضمن هيكلة وتحديث تشريعات التعليم العالي

ب. **الإدارة العامة للمجلات العلمية** : تستلزم الأوضاع الحالية وجود مثل هذه الإدارة التي ستعني بمتابعة كافة الإنتاج البحثي للمجلات العلمية وتقييمها ووضع المعايير اللازمة بشأنها

ت. **الإدارة العامة للمراكز البحثية** : تستلزم الأوضاع الحالية وجود مثل هذه الإدارة التي ستعني بمتابعة كافة المراكز البحثية الحكومية والخاصة وتقييمها وإبقاء ما هو جاد منها ودمج وإلغاء البعض منها مع وضع لائحة خاصة بذلك وإنشاء مجلس أعلى للمراكز البحثية يعني بوضع السياسات العامة لهذه المراكز وآليات الانتاج البحثي لها

وإن كانت هناك بوادر أمل كبيرة بإصدار لوائح منظمة على مستوى كافة مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بالمجلات العلمية والمراكز البحثية بناءً على القرارات الوزارية التي صدرت بإنشاء لجان معنية بذلك .

الخلاصة : يمكن القول بأن كل هذه القوانين المنظمة للتعليم العالي لم تعط البحث العلمي بصورة واضحة ما يستحقه من مكانة وبالرغم من أن إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي قد جاء قبل عقدين من الزمن إلا أن مهامه لم تفعل ولم يصدر عنه أي قرارات تتعلق بوضع سياسة وطنية للبحث العلمي حتى الآن وقد تبدوا الإجابة على هذا الإهمال غير منطقية ولكننا سنشير إليها على عجالة إذ لك أن تتخيل أن اللائحة التنظيمية للوزارة الصادرة في العام 2004م جاءت خالية من أي ذكر لمسمى قطاع البحث العلمي من تفاصيل الهيكل الإداري للوزارة مع أهمية الحاجة الماسة إليه لمعالجة المشكلات التي تعانيها الدولة في كافة المجالات إلى جانب الحاجة إليه في سد الفجوة الزمنية بين اليمن ومئات الدول التي سبقتنا في هذا المجال بخطوات كبيرة وبعقود طويلة خاصة وأن العالم بات يصنف الجامعات ويحدد مستواها ومستوى ما تصدره من شهادات لطلابها في ضوء ما تقدمه في جانب البحث العلمي بهدف الإسهام في خدمة البلد الذي تتواجد فيه وبما يؤثر إيجاباً على المحيط الإقليمي والدولي هذا إن أرادت هذه الجامعات أن يكون لها موطئ قدم بين نظيراتها في بقية الدول .

هذه المصادرة لقطاع البحث العلمي رغم تأخر اليمن في ذلك لم يكن لها مبرر إلا تفاهة السبب حيث رأى المختصين في وزارة المالية أن هذا القطاع في حال إنشائه سيحتاج إلى اعتماد موازنات قد تصل للمليارات وبالتالي فلا حاجة لوجوده من الأساس لأنهم يعتقدون أن البحث العلمي ما هو إلا كومة من الأوراق يدعي الباحثين أنها تبدوا مهمة وهي لا تساوي شيئاً من وجهة نظر هؤلاء المختصين وتبقى الحقيقة أن الدولة كانت ولا زالت تعتمد على مثل هؤلاء المختصين في تحديد الموازنات العامة للدولة وفقاً لرؤيتهم ومقارباتهم بعيداً عن أي اعتبارات تراعي المصلحة العامة .

المبحث الثاني:

بعض التجارب العربية في مجال البحث العلمي

كان لزاماً علينا ان نتطرق لبعض التجارب العربية حتى نتلمس الطريق من حولنا ونتبين إلى أي مدى نحن بحاجة للحاق بركب البحث العلمي على المستوى العربي والدولي كي لا يأتي اليوم الذي نجد فيه أنفسنا معزولين عن ذلك الركب ولا تصبح بعدها لمخرجاتنا البحثية أي قيمة مما يستوجب من القائمين على إدارة التعليم العالي والبحث العلمي تصحيح المسار الذي نسلكه حالياً في مجال البحث العلمي ونقوم اعوجاج الجامعات الحكومية والأهلية لتتوجه نحو البدء بإيلاء عملية البحث العلمي الاهتمام اللازم :

1. **التجربة المصرية في دعم البحث العلمي :** لا يسعفنا الوقت في هذا البحث المختصر لشرح التجربة كاملة ولذلك سنحاول أن نختصر أن نتلمس بعضاً منها قدر الإمكان .

ويمكن أن نورد بعض الاحصائيات المعنية بالبحث العلمي وذلك فيما يلي : 10

م	الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه بين الأعوام (2012-2015)		عدد الباحثين في القطاعات الحكومية حتى العام 2018		عدد الباحثين في القطاع الخاص حتى العام 2018		عدد الباحثين في الجامعات (52 جامعة) حتى العام 2018	
1	83.306 طالب		24.25 باحث		5.340 باحث		108.675 باحث	
2	%71.6 ماجستير	%28.4 دكتوراه	%41 إناث	%49 ذكور	%10.4 إناث	%89.6 ذكور	%48 إناث	%52 ذكور

وتشير النشرة الاحصائية الثامنة لشهر ديسمبر 2022م الصادرة عن منظمة الالكسو العربية بأن نسبة الباحثين المصريين قد وصلت إلى 838 باحث لكل مليون نسمة في العام 2020م والتي تتجاوز المعدل العربي 614 باحث لكل مليون وتقل عن المعدل العالمي المقدر ب 1341 باحث لكل مليون (معهد اليونسكو للإحصاء) [11]

10 الاستراتيجية القومية المصرية 2030م ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مصر ، ص 10 : 11

11 النشرة الاحصائية لشهر ديسمبر 2022م الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) ، ص 5

وبالتأكيد فإن هذه النسب قد تزيد وقد تقل لمصر مثلها مثل بقية الدول العربية وفقاً لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد سجلت الكويت على سبيل المثال انخفاضاً من 395 باحثاً لكل مليون في العام 2015م إلى 173 باحثاً لكل مليون سنة 2020م وفقاً للنشرة .

ويمكن الاطلاع على مؤشرات البحث العلمي في مصر لمعرفة الكثير من التفاصيل من خلال الرابط (http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/acheivemnet2.aspx) والتابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية ولعل الملفت للنظر في مؤشرات البحث العلمي هو الأنشطة التي قامت بها المراكز البحثية التابعة للوزارة والتي تمكنت من القيام بثلاثة مشاريع قومية تمثلت في :

1. مشروع مصر القومي لتصنيع الالكترونيات
2. اكتشاف خام الحديد في الفرافرة
3. تطوير وتنمية البحيرات المصرية

كما أن هناك العديد من الإجراءات التنظيمية والتشريعية التي تعزز من مكانة البحث العلمي في مصر والتي تتمثل في :

- **من الناحية التنظيمية** : هناك 11 مركز ومعهد بحثي مصري تم انشاؤها لتعزيز البحث العلمي ومنها : المركز القومي للبحوث – أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا – معهد بحوث البترول) وغيرها .
- **من الناحية التشريعية** : هناك مراجعة شاملة للقوانين والتشريعات الخاصة بالبحث العلمي في مصر والتي ستتناول : [12]
  - تعديل قواعد الترقيات للكادر التدريسي في الجامعات
  - سن قانون يربط الحافز والتمويل بمؤشرات الأداء لمؤسسات البحث العلمي
  - إعداد قانون موحد لتنظيم البحث العلمي
  - ضمان تكامل خطط البحث العلمي لكافة مؤسسات التعليم العالي مع الخطة الاستراتيجية للدولة .
  - انشاء هيئة قومية لاعتماد مؤسسات البحث العلمي ومراقبة أدائها .
  - وضع آليات جديدة لضمان عدم تكرار المشاريع البحثية الممولة من المؤسسات البحثية للوزارة أو خارجها من الوزارات وغيرها من خلال ضرورة الموافقة المسبقة للهيئة القومية لاعتماد مؤسسات البحث العلمي على أي مشاريع بحثية .
  - انشاء مكاتب في كل جامعة لإدارة الملكية الفكرية وبراءات الاختراع .

12 مقترح الخطة التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار 2030م ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مصر، ص 38

- تغليظ عقوبات الانتحال العلمي وانشاء آليات مركزية لعدم إجازة أي مؤتمر محلي بدون التأكد من خلوه من التحايل العلمي وكذلك لكل رسالة علمية منشورة .

2. التجربة السعودية في مجال البحث العلمي :

من الصعوبة شرح هذه التجربة كاملة ولكن بالإمكان أن نتناول بعضاً منها من خلال بيان بعض النجاحات التي تحققت في جانب البحث العلمي لدى المملكة ومنها [13]:

- **مبادرة مراكز التميز البحثي** : وقد بدأت هذه المبادرة في العام 1428هـ من خلال انشاء ثمانية مراكز كمرحلة أولى تركز عملها في مجالات الهندسة والبترول والطاقة المتجددة والتقنية والنخيل والنقل ثم قامت وزارة التعليم العالي في العام التالي بإنشاء 6 مراكز للتميز البحثي كمرحلة ثانية في مجال أمن المعلومات وتطوير تعليم العلوم والرياضيات وهشاشة العظام وتحلية المياه وقد استطاعت هذه المراكز نشر ما يزيد عن 2033 بحثاً في مجلات علمية محكمة وإصدار 73 كتاب وحصلت على 46 براءة اختراع ذات مردود اقتصادي كما أمكن لهذه المراكز إنشاء معامل متكاملة في الطاقة وتحلية المياه وعلوم الوراثة وأمن المعلومات وغيرها إلى جانب إقامة شراكات بحثية مع 246 مركزاً بحثياً داخلياً وخارجياً وتمكنت من إقامة 500 ورشة وندوة عمل مما أسهم بشكل فعال في تعزيز مواقع الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية .
- **مبادرة مراكز الأبحاث الواعدة** : وقد بدأت هذه المراكز في العام 1431هـ مع خلال إنشاء ثمانية مراكز واعدة في الجامعات السعودية الناشئة واستطاعت نشر 300 بحث في مجلات علمية محكمة .
- **مبادرة المراكز البحثية الإبداعية للمنتجات المعرفية** : حيث تمنح صفة المركز البحثي الإبداعي لوحدة جامعية مستقلة تتسم بالإنجاز والابتكار وتحولها إلى حاضنات أعمال وقد استطاعت بفعل هذه المراكز بناء قاعدة أولية لريادة الأعمال وتبني شراكات مع المصانع والمؤسسات التجارية المرموقة مع نقل وتطبيق التقنيات الصناعية المتقدمة
- **مبادرة أودية التقنية بالجامعات** : حيث تسعى من خلالها إلى تأصيل مبدأ الاقتصاد المعرفي ولعمل الشراكات بين القطاع الخاص والجامعات في اطار التنمية المستدامة بين مناطق السعودية المختلفة .
- **مبادرة كراسي البحث العلمي** : وهي كراسي بحثية تسند للعلماء والباحثين المتميزين عالمياً من الذين تزخر أرصدتهم البحثية بمساهمات عالية النوعية في اختصاص معين بهدف دفع المعرفة في الاختصاصات ذات العلاقة .

---

[13] التجارب الجديدة والمميزة في التعليم العالي والبحث العلمي ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016م، ص 29 وما بعدها

- **مبادرة تنمية الإبداع والتميز لدى أعضاء هيئة التدريس** : بهدف تشجيعهم وتحفيزهم على الإبداع والتميز .

وغير ذلك الكثير من المبادرات التي خلصت جميعها إلى تحقيق تقدم ملموس للبحث العلمي بصورة مكنته من أداء دوره في خدمة أهداف التنمية وقد استطاعت الجامعات السعودية ان تضع لها موطئ قدم بين الجامعات العربية والدولية من حيث ارتفاع معدل التصنيف بالنسبة لها إلى مواقع متقدمة ، حيث وصل عدد الأبحاث العلمية المنشورة للجامعات السعودية خلال الفترة من (2008–2018م) إلى 112.565 بحثاً من أصل 410.549 بحثاً لكل الدول العربية خلال نفس الفترة [14] وتصدرت جامعتي الملك سعود والملك عبدالعزيز التصنيف الأول بين الجامعات العربية الأكثر انتاجاً بواقع (57 ألف بحثاً لكلا الجامعتين) تلاهما جامعة القاهرة وجامعة تونس وجامعة عين شمس بحسب الترتيب بواقع (44 ألف بحثاً للجامعات الثلاث)

كما حققت السعودية الترتيب الأول عربياً في عدد الأبحاث المنشورة (37.788 بحثاً – 2022م) والترتيب الثالث عربياً في عدد الباحثين لكل مليون نسمة (1085 باحثاً) بعد قطر والإمارات [15]

3. التجربة الأردنية في مجال البحث العلمي :

حققت الأردن تقدماً كبيراً في عدد الباحثين الأردنيين لكل مليون نسمة (595 باحثاً) وبإجمالي أبحاث علمية منشورة في العام 2022م (6758 بحثاً) وبعدد منشورات (662 منشوراً لكل مليون نسمة – 2022م) وهذه الأرقام لم تكن إلا حصيلة جهود كبيرة ومضنية في ظل قواعد تشريعية وتنظيمية ودعم مادي وصل إلى 0.70 من الناتج المحلي الإجمالي [16] وكان لإنشاء صندوق دعم البحث العلمي الدور الأكبر في دعم مسيرة البحث العلمي في الأردن وتعزيزها [17].

---

[14] لمحات عن البحث العلمي في الدول العربية ، وحدة الدراسات والبحوث ، منظمة المجتمع العلمي العربي، وفقاً للأبحاث المدرجة في قواعد بيانات شبكة العلوم "ISI" ص 5

[15] النشرة الإحصائية الثامنة للألكسو – ديسمبر 2022م ، ص 12

[16] النشرة الإحصائية الثامنة للألكسو – ديسمبر 2022م ، ص 12

[17] التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن " مسيرة التعليم العالي في ربع قرن" 2015م، ص 16

كما بلغ عدد الأوراق العلمية المنشورة للأردن خلال الفترة من 2008-2018م إلى 16.890 بحثاً منشوراً في قواعد بيانات شبكة العلوم وفقاً لإحصائية منظمة المجتمع العلمي العربي [18]

4. **التجربة الجزائرية في مجال البحث العلمي :**

أصدرت الجزائر ما يقرب من 12 مرسوماً رئاسياً ابتدأ أولها من المرسوم الرئاسي رقم(96-436 في 1 ديسمبر 1996م وكان آخرها المرسوم الرئاسي رقم(13-109 في 17 مارس 2013م وجميع هذه المراسم تناولت تنظيم الكثير من المسائل المتعلقة بالبحث العلمي من خلال انشاء بعض مخابر البحث وتنظيمه وسيره أو إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجيا أو انشاء مراكز البحث النووي أو الوكالة الفضائية الجزائرية وتنظيمها وغيرها [19] كما حققت الجزائر الترتيب الرابع عربياً في مجال البحث العلمي من حيث عدد الأوراق العلمية المنشورة فخلال الفترة ما بين (2008-2018م) وصل عدد الأوراق العلمية المنشورة إلى 37.137 بحثاً وبعدد باحثين 819 باحثاً لكل مليون نسمة وهي نتائج كان للجهود المبذولة فيها الأثر الأكبر في الوصول إلى ما هي عليه .

5. **التجربة المغربية في مجال البحث العلمي :**

حققت المغرب تقدماً كبيراً في عدد الباحثين المغاربة لكل مليون نسمة (1073 باحثاً) وبإجمالي أبحاث علمية منشورة ما بين الأعوام (2008-2018م) وصلت إلى 26.914 بحثاً [20] ومن الصعوبة شرح كل هذه التجارب بصورة مفصلة وبالتالي فقد تركنا الأمر لمزيد من التفصيل في المراجع المشار إليها في الهوامش الخاصة بهذا البحث .

6. **التجربة السورية** :

أصدرت سوريا العديد من التشريعات المتضمنة إنشاء جهات علمية بحثية منذ العام 1965م وحتى العام 2014م بواقع 12 قانوناً ومرسوماً تشريعياً أولاها كان التشريع رقم(71) لسنة 1965م الخاص بإنشاء مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية وآخرها المرسوم التشريعي رقم

18 لمحات عن البحث العلمي في الدول العربية ، وحدة الدراسات والبحوث ، منظمة المجتمع العلمي العربي، وفقاً للأبحاث المدرجة في قواعد بيانات شبكة العلوم "ISI" ص 16

19 القوانين الأساسية المتعلقة بمؤسسات وكيانات البحث العلمي ، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجزائر ، جائفي ، 2018م

20 لمزيد من التفصيل انظر النشرة الإحصائية الثامنة للألكسو – ديسمبر 2022م ، ص 12

23 لسنة 2014م بشأن إنشاء الهيئة العامة للاستشعار عن بعد وللأسف كان للأوضاع في سوريا دوراً مأساوياً في تراجع المستوى البحثي لديها إذ وصل عدد الأوراق العلمية المنشورة خلال الفترة من (2008-2018) إلى 3.251 بحثاً منشوراً وهي بذلك تعد في ذيل قائمة التصنيف العربي والعالمي ويأتي بعدها بعض الدول العربية التي تشابهها في الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية ومنها بلادنا بحسب ما أشرنا إليه وفقاً لتصنيف منظمة المجتمع العلمي العربي الواردة في ثنايا هذا البحث .

وبالعودة لكل هذه الدول وتجاربها في مجال الانتاج البحثي وما أولته من رعاية واهتمام بذلك فإن الإنتاج البحثي في اليمن يعد متدنياً إلى حد كبير ويكاد يقترب من الإنتاج البحثي في سوريا نظراً لتشابه الأوضاع مع فارق الإمكانات التعليمية هنا أو هناك حيث بلغ الإنتاج البحثي لليمن خلال الفترة ما بين الأعوام (2008-2018) حوالي 2235 بحثاً منشوراً وفقاً لإحصائية منظمة المجتمع العلمي العربي وهو رقم يكاد يكون هزيلاً مقارنة بحجم مؤسسات التعليم العالي في اليمن وعدد السكان كما أن هذا الرقم قد جعل اليمن في ذيل التصنيف العربي ناهيكم عن الدولي .

المبحث الثالث

مقترحات لتعزيز مكانة البحث العلمي في اليمن في ضوء التجارب العربية

لا زالت الظروف الاقتصادية والسياسية في اليمن إلى جانب ظروف الحرب تمثل عائقاً كبيراً أمام إحداث أي تحسن حقيقي لبيئة البحث العلمي في اليمن عموماً على مستوى كافة مؤسسات التعليم العالي ومع ذلك يمكن إحداث بعض التقدم في هذا المجال من خلال القيام ببعض الإجراءات التي نقترح على صانع القرار أن يعمل على تسريع وتيرتها لإخراجها للنور لصنع هذا التقدم وحتى تؤتي هذه المقترحات أثرها فلابد أن يدرك صانعوا القرار أن الحاجة قد أصبحت ماسة لتشهد اليمن حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي لتتمكن من وضع الخطط اللازمة لحل المشكلات التي تعانيها

ومن أبرز هذه المقترحات ما يلي :

1. **سرعة إصدار قانون صندوق البحث العلمي:**

هذا الصندوق سيمثل طوق النجاة للبحث العلمي في اليمن حيث سيعمل على إخراجه من البيئة الحالية التي يعانيها إلى بيئة أكثر نجاحاً وشمولية ، بعد أن عجزت الدولة خلال الفترة الماضية من اعتماد أي موازنات مالية كافية للبحث العلمي في إطار موازناتها السنوية وبالتالي فإن وجود هذا الصندوق سيكون له أثره في تحقيق الاستدامة لتمويل البحث العلمي وبصورة تمكنه من أداء دوره المنشود بكل كفاءة واقتدار .

2. **سرعة تعديل قرار رئيس الوزراء رقم(40) لسنة 2008م بشأن نظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية** لإتاحة المزيد من الانتاج البحثي لطلبة الدراسات العليا ونشر هذا الانتاج العلمي والعمل على إتاحته لمزيد من الباحثين وهو ما يستلزم الإشارة في هذا التعديل إلى ضرورة أن يكون الكترونياً في المقام الأول أسوة بالعديد من الدول .

3. **سرعة إصدار اللوائح المكملة لمهام قطاع البحث العلمي والدراسات العليا** ضمن هيكل الوزارة ومنها :

أ. اللائحة الموحدة للمجلات العلمية على المستوى الوطني

ب. اللائحة الموحدة لتنظيم عمل المراكز البحثية على المستوى الوطني

ث. إنشاء الإدارة العامة للمجلات العلمية ضمن هيكل القطاع

ج. إنشاء الإدارة العامة للمراكز البحثية ضمن هيكل القطاع

4. **سرعة وضع قاعدة البيانات الوطنية المتعلقة بجمع الإنتاج البحثي** ليستفيد منها الباحثين وبما يسهم في تحسين جودة الإنتاج ويعمل على رفع التصنيف الدولي لليمن مستقبلاً .

5. **سرعة إنشاء المجلس الأعلى للمراكز البحثية :**

بهدف توحيد جهود المراكز البحثية المنتشرة في كافة الجامعات الحكومية والخاصة والمستقلة ووضع آليات موحدة لعملها وبما يضمن الاستفادة من الكوادر البشرية والمادية المتوفرة لديها بدلاً من حالة التخبط التي يعيشها كل مركز بعيداً عن الآخر خاصة وأن العديد منها تتشابه في المهام والأهداف مما يؤدي إلى إهدار المال في عملية الإنتاج البحثي لدى هذه المراكز في حال لم يتم توجيهها بشكل منظم .

6. **سرعة إنشاء اللجنة العليا للترقيات الأكاديمية :**

وهذه اللجنة سيكون من مهامها وضع المعايير الوطنية الموحدة الخاصة بالترقيات في كافة مؤسسات التعليم العالي ومراقبة تنفيذها وسيكون إنشاء هذه اللجنة على غرار اللجنة العليا للمعادلات وغيرها مما سيعمل على الحد من عملية الانتحال البحثي التي بدأت بعض ملامحها تظهر للسطح .

7. تعزيز دور قطاع البحث العلمي وتمكينه من مهامه بصورة أكثر فعالية .
8. وضع السياسة الوطنية للبحث العلمي بمشاركة واسعة من كافة مؤسسات التعليم العالي وذلك بما يضمن الاستفادة من البحث العلمي في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لدى كافة قطاعات الدولة .
9. نشر الوعي بأهمية النشر العلمي لدى كافة الباحثين ووضع بعض الحوافز في هذا الصدد
10. تحديث التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لمؤسسات التعليم العالي وإدراج كل ما يتعلق بالبحث العلمي في نصوصها .
11. تعزيز القدرة التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية .
12. زيادة المخصصات المالية للبحث العلمي وتشجيع الباحثين على الإنتاج البحثي الجيد .

13. إلزام الجامعات باعتماد مخصصات مالية للبحث العلمي وتشجيع أعضاء هيئة التدريس فيها على تقديم المزيد من الأبحاث العلمية الجيدة وربط المخصصات المالية بهذا الأمر .
14. سرعة تفعيل وحدة النشر العلمي بمركز تقنية المعلومات بالتنسيق مع قطاع البحث العلمي بالوزارة ومساعدة الجامعات على تأسيس مراكز مشابهة وتزويدها بكافة الامكانات ووضع المعايير والضوابط الناظمة لعملها [21].
15. استكمال البنية التحتية للجامعات للانتقال نحو التحول الرقمي الذي سيمكنها من معالجة كافة مشكلات البحث العلمي ومن ذلك سهولة إدراج المجلات العلمية اليمنية في قواعد البيانات العالمية إلى جانب الاشتراك في المكتبات العربية البحثية الكبرى .
16. وضع الاستراتيجيات التي تسهل من عودة الكفاءات اليمنية المهاجرة للإستفادة منها في تطوير البحث العلمي ورفع مستواه على المستوى الوطني والعربي والدولي .

[21] د. خليل الخطيب : ورقة عمل " الإنتاج والنشر العلمي للجامعات والمراكز البحثية اليمنية بين الإخفاق والتميز "، الإدارة العامة لدراسات وابحاث التعليم العالي ، قطاع البحث العلمي والدراسات العليا ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، صنعاء ، 2020م، ص 4

النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أبرزها :

1. لا زال للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تأثيرها السلبي الكبير على أداء مؤسسات الدولة بكافة قطاعاتها ومنها قطاع التعليم الجامعي عموماً والبحث العلمي على وجه الخصوص.
2. لا زالت مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية تفتقر للكثير من الإمكانات المادية التي تمكنها من أداء العملية التعليمية بكل كفاءة وبالتالي انعكاس ذلك سلباً على الأداء البحثي .
3. لا تكمن المشكلة في عدم وجود مؤسسات تعليم عالي قائمة لدى الجمهورية اليمنية وإنما تكمن في عدم إيلاء هذه المؤسسات الاهتمام الكافي من حيث رصد الاحتياجات المادية الفعلية واستكمال البنية التشريعية لها ورفدها بالكوادر المؤهلة علمياً وبحثياً لتؤدي الدور المطلوب منها في مجال البحث العلمي وتسهم في تجويده ورفع مستواه التصنيفي عربياً ودولياً .
4. يعاني البحث العلمي في العديد من المجالات الخاصة به من قصور كبير في الجانب التشريعي الذي ينظم الدور المأمول منه .
5. تعاني مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية من ضعف القدرة المؤسسية وغياب التمويل وعدم امتلاك البنية التحتية في المجال التقني إلى جانب غياب المعايير الموحدة النشر العلمي .
6. لا زالت الكثير من المجلات العلمية اليمنية خارج التصنيف بسبب عدم إدراجها في قواعد البيانات الدولية نظراً للتباطئ الكبير في عملية التحول الرقمي لمؤسسات التعليم العالي .

قائمة المراجع:

1. أ.د/عبدالقادر محمد عبدالقادر السيد : البحث العلمي في الوطن العربي " الواقع ومقترحات التطوير" المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، مصر، المجلد (1) العدد (2) / 2018م
2. أ.د/أماني السيد غبور : رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية ، مجلة بحوث التربية النوعية جامعة المنصورة ، مصر ، عدد 54 ، ابريل 2019م
3. د. خليل الخطيب : ورقة عمل " الإنتاج والنشر العلمي للجامعات والمراكز البحثية اليمنية بين الإخفاق والتميز "، الإدارة العامة لدراسات وابحاث التعليم العالي ، قطاع البحث العلمي والدراسات العليا ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، صنعاء ، 2020م
4. د. خليل الخطيب وآخرون : حصاد نصف قرن من الانتاج والنشر العلمي لجامعة صنعاء " دراسة وصفية تحليلية" (1970-2020) ، المجلة اليمنية للبحث العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المجلد الخامس، العدد الأول(يونيو 2021م)
5. التعليم العالي – حقائق ومؤشرات الإنجاز خلال عشرين عاماً (1990-2010) الإدارة العامة للنظم والمعلومات – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2010م
6. الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في اليمن وخطة العمل المستقبلية (2006-2010)
7. النشرة الاحصائية لشهر ديسمبر 2022م الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) .
8. تقرير الإنجاز السنوي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2007م
9. تقرير حول وضع التعليم في الجمهورية اليمنية (التحديات والفرص) ، مطبوعة مشتركة بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والجمهورية اليمنية ، طبع بمعرفة منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، يونيو 2010م
10. دليل الرسائل العلمية لجامعة صنعاء للفترة من (1970-2020) ، الطبعة الأولى 2020م
11. مقترح الخطة التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار 2030م ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مصر / 2020م
12. الاستراتيجية القومية المصرية 2030م ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مصر ، 2019
13. النشرة الاحصائية لشهر ديسمبر 2022م الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو)
14. التجارب الجديدة والمميزة في التعليم العالي والبحث العلمي ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016م

15. لمحات عن البحث العلمي في الدول العربية ، وحدة الدراسات والبحوث ، منظمة المجتمع العلمي العربي، وفقاً للأبحاث المدرجة في قواعد بيانات شبكة العلوم "ISI"
16. التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن " مسيرة التعليم العالي في ربع قرن" 2015م
17. القوانين الأساسية المتعلقة بمؤسسات وكيانات البحث العلمي ، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجزائر ، جائفي ، 2018م
18.قانون الجامعات اليمنية رقم(17) لسنة 1995م :
19. القرار الجمهوري اليمني رقم(2) لسنة 2002م بشأن انشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي :
20. قانون الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية اليمنية رقم(13) لسنة 2005م :
21.القرار الجمهوري اليمني رقم (120) لسنة 2008م بشأن إنشاء جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي
22. قانون التعليم العالي اليمني رقم(13) لسنة 2010م :
23. اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي اليمنية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم(139) لسنة 2010م
24. قرار رئيس الوزراء رقم(40) لسنة 2008م بشأن نظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية
25. مؤشرات البحث العلمي في مصر على الرابط
(http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/acheivemnet2.aspx)